

كتاب مفتوح

**تعديّات بعض السياسيين على الإدارة العامة:
وزير التربية السابق، وكلية إدارة الأعمال نموذجا**

د. البر داغر

إلى فضيلة رئيس الجمهورية

نلتبس منكم أن تحمونا، كما حمانا الرئيس إميل لحود. بلغ عميد الكلية السابق في مطلع شهر تشرين الماضي السن القانونية. استبقت إدارة الجامعة هذا الأمر باتخاذ الإجراءات لتعيين بديل. حدد القانون (66) للعام 2009، كيفية الترشيح والاختيار. يختار مجلس الجامعة 3 أسماء من الخمسة التي يرفعها له مجلس الكلية، بالتصويت. حصل مرشحان على 23 و18 صوتاً، من أصل 26. وتساوى آخران بالحصول على 14 صوتاً. كان ينبغي اختيار أحدهما، وحصل الأكثر أقدمية والأكبر سناً على هذا الحق.

2. لم يُرض هذا الأمر المرشح الآخر، الذي لم يقع الاختيار عليه. توسّط لدى وزير التربية والتعليم العالي السابق، وتوسّط هذا الأخير له، واستحصل له على استشارة من "هيئة الاستشارات" في وزارة العدل، فحوها أن من تم اختياره لا يحق له في الأساس أن يترشح ويتسلّم العمادة، لأنه يبقى لديه نحو سنتين فقط قبل الإحالة إلى التقاعد، في حين أن مدة العمادة هي 4 سنوات.

لا شيء طبعاً في القانون 67/75 الذي لا يزال المرجع، ولا في الممارسة منذ تاريخ صدور هذا القانون، ما يدل على حرمان الأساتذة من حقوقهم المدنية في الترشيح وشغل المواقع الأكاديمية، لأنهم اقتربوا من سن التقاعد.

3. تم تعيين الحائز 23 صوتاً بالتكليف، بانتظار أن يصبح أصيلاً بمرسوم من مجلس الوزراء، بالاستناد إلى عرف داخل الجامعة، يقضي بتوزيع مناصب العمداء على أساس مذهبي، بما يمنع الشطط ويبقي الجامعة من الفجور.

4. مرّت شهور، وشكلت حكومة جديدة وأصبح للجامعة رئيس جديد ووزير تربية جديد. تبّلع العميد وأساتذة الكلية أن ملف الطعن الذي أعده وزير التربية السابق، جرى مجدداً الأخذ به، الأمر الذي يعيد الأمور إلى النقطة الصفر، ويستدعي إعادة اختيار عميد للكلية "من أول وجديد".

استندت رئاسة الجامعة إلى الطعن وصدوره عن هيئة الاستشارات في وزارة العدل، وأصرّ المعارضون على أنه لا يحق لأحد حرمان أستاذ من حقوقه المدنية بمجرد اقترابه من سن التقاعد، وأن الاستشارة تلك هي "سياسية"، بمعنى أنها دُبجت كرمي لعيون الوزير السابق.

حين أراد العميد المعلن، التصدي لعملية استهدافه على هذا النحو، وتقديم طعن أمام قاضي الأمور المستعجلة، ثبّط عزيمته المحامون والمختصون الذين استشارهم، باعتبار أن قاضي العجلة لن يكسر رأياً صادراً عن "هيئة الاستشارات"،

تقرير

ويأمر بإلغاء الانتخابات التي يجري الإعداد لها.

5. لماذا هذا الإصرار من قبل الوزير السابق على استعداد أفراد الهيئة التعليمية في هذه الكلية، ولمصلحة من؟ يجمع الوزير السابق بالعضو في الهيئة التعليمية المستفيد من الطعن، الانتماء المذهبي والانتماء السياسي. بل إن هذا العضو تسلّم مسؤولية في حزبه أخيراً، على ما قيل. لم تُثمر جهود الوزير السابق قبل أشهر حين كان وزيراً، لفرض اختيار الأخير وفرض تعيينه عميداً، علماً بأن حصول ذلك كان سينشئ مشكلة كبرى في الكلية، لأن هذه الأخيرة ليست من حصة مذهبه، ولأن من فيها باتوا يُستفزون من هذا الشحن المذهبي الذي لا يكل، ويرون أنهم لم يختلفوا بعد كمذهب، ليرثهم الآخرون.

6. لم يشر القانون (66) ولا للممارسة الاعتيادية إلى شرط الكفاية، خارج مسألة الرتبة، للتعيين في المواقع الإدارية والأكاديمية العليا، لا يُحصّر أي نوع من الملفات التي توفر خلاصة عن الماضي الأكاديمي للمرشّح وأبحاثه ودقة التزامه بتنفيذ دروسه. في جو التسبّب هذا، يكسب "الفهولي" المعارك في وجه الأساتذة الرصنين.

**حاسة الإدارة العامة.
تستقبل وتودع أنواعاً من
الفاشليين والعدوانيين**

7. تتحسب قيادات كثيرة للاصطفافات المذهبية، في حين يتطرّق إليها الأساتذة محرّجين. يلجأون إلى سوق هذه الاعتبارات ليحموا إنجازاتهم وكراماتهم من "الأشرار". الأمر ليس اصطفافاً مذهبياً، بل هو صراع مستमित بين طرفين ومعسكرين. يمثل المعسكر الأول، أساتذة لم يخلوا بواجباتهم مرّة واحدة على مدى عمر مهني بكامله. دخل هؤلاء في صراعات وتصدّوا لعملية تحويل التدريس إلى مهزلة في مرحلة سابقة. وهم لا ينسون فضل الرئيس إميل لحود الذي أنشأ "غرفة القضايا" في القصر الجمهوري، واستجاب لصراخهم، وتحرك مستنداً إلى استقصاءات "غرفة القضايا" لتغيير الإدارة في مطلع الألفية، وأتاح لهم بناء كلية جديدة، بمناهج وأساتذة وأداء جدد.

ولأنهم عاشوا تجارب مريرة في رؤية الطلاب من أبنائهم

وأهلهم، يُحطم مستقبلهم بعدم المسؤولية وعدم الجدية، ولأنهم تصدّوا لهذا الواقع ونجحوا، فهم يستقون بتجربتهم هذه، ويواجهون أصناف الفاشلين والعدوانيين الذين تعج الإدارة العامة بهم.

وهذا يجعلهم في صدام مستमित داخل الكلية مع أفراد المعسكر الثاني. وهم مجموعة من لا يريدون أن يدرّسوا، ويريدون أن يكونوا "وجهاء" الكلية، ولو أنهم يخلّون بواجباتهم. ويريدون أن يجعلوا من يدرّسون بجدية، مطاطي الرؤوس على الدوام.

8. حين "يستقتل" أحدهم للفوز بمنصب، يستخدم انتماءه السياسي لاكتساب الدعم عند أطراف معينة، وانتماءه المذهبي عند أطراف أخرى، وانتماءه المحلي عند أطراف ثالثة. اكتساب الدعم يبرّز كل شيء، ويحرّز صاحبه من الالتزام بأدنى الموجبات الأخلاقية. وحين تعرّض أحدهم لخيبة كبيرة في حياته الشخصية، تعاطف معه الكل واحتضنوه. لكن المشكلة ليست عند الآخرين، بل هي عنده هو. يمتلئ بسبب إخفاقه "بسعار" لا ينفك يعبّر عنه بعدوانية فارطة والتسبّب بالأذى مرّة بعد مرّة، للكلية التي فرّغته، ووفرت له أفضل الشروط للعمل. ولو كان هناك ملف أكاديمي يُحصّر قبل الانتخابات، لتبيّن أن أحدهم أضاف اسمه إلى أبحاث حققها أساتذة أجانب، ثم جرى احتسابها له، لترفيعه إلى الرتبة التي تسمح له بالترشيح إلى العمادة.

9. هذه هي مأساة الإدارة العامة. تستقبل وتودع أنواعاً من الفاشلين والعدوانيين. ولأنه لا أحد يسأل، ولأنه لا مساءلة ولا محاسبة، أو ثواب وعقاب، ولا تقويم لأداء العاملين، يسوم الفاشلون البيئة المحيطة بهم أنواع العسف والهوان.

يعتقد هؤلاء اليائسون أن بلادنا العربية ذاهبة إلى انهيار أكبر في مقوماتها وإدارتها الحكومية. وهو ما يشجعهم على الإكثار من التهاون والإسفاف في تعاملهم مع مسؤولياتهم المهنية. وهم مخطئون، لأن الدول العربية تجاوزت قطوع "الشتاء العربي". بل إن الأمل بمستقبل أفضل للعرب، تحققه إدارات حكومية فاعلة تحترم نفسها، هو اليوم أكبر من أي وقت سابق.

10. "جريمة" العميد المنتخب التي لا تتعذر، أنه إزاء التصريح المتكرّر من قبل أحد الأساتذة المتعاقدين بالساعة في العام الماضي، بأنه لا يريد أن يتابع التدريس في المقررات التي كان يتولى تدريسها، استبدل هذا الأخير بأساتذة جدد. هذا الأستاذ المتعاقد هو الآخر من المجموعة في الكلية المحيطة بالوزير السابق.

سيكافح الأساتذة الذين بنوا الكلية بجهودهم وضميرهم الحي، ويتصدّون للذين يريدون شرّاً بطلابنا ومستقبل لبنان، كأننا ما كان الثمن.

و5% من إجمالي الناتج المحلي. يشرح فريد بلحاج المدير الإقليمي لدائرة الشرق الأوسط في البنك الدولي أن الهدف من "هذا التمويل هو مساعدة لبنان على الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيه وللاجئين السوريين في البلاد. فلبنان، باستضافته اللاجئين، يُقدّم للمجتمع الدولي منفعة عامة عالمية. ويجب زيادة الدعم المالي الدولية لتضاهي سخاء هذا البلد وكرمه". في حين أكد زياد النكت الخبير الأول في مجال النقل بالبنك الدولي أن قطاع النقل كان في ما مضى مصدراً رئيسياً للدخل للفقراء من اللبنانيين والسوريين ولا يزال يلعب هذا الدور. وأضاف إن مشروع الطرقات والتوظيف "سؤدي" إلى تحسين نوعية شبكة الطرق وسلامتها، ولا سيما في المناطق الأقل نمواً من البلاد، وتعزيز الترابط، وخفض تكلفة النقل، ويساعد على تطوير الاقتصاد المحلي من خلال تحسين سبل الوصول إلى الأسواق والخدمات.

منظمة الصحة العالمية إلى أن العدد الإجمالي لوفيات حوادث المرور في عام 2015 بلغ 1088 وتتراوح التكاليف الاقتصادية الناجمة عنها ما بين 3%

(إرشيف)



البلدان المتوسطة الدخل التي كانت في ما مضى تتلقّى تمويلاً عادياً من البنك الدولي، لكنها تمر الآن بضغوط اجتماعية واقتصادية غير عادية.

سيتمّزّن المشروع بإجراء مسح لما يصل إلى ستة آلاف كيلومتر من الطرق الرئيسية والثانوية والفرعية لتحديد أيها أشد احتياجاً إلى إعادة التأهيل. وسيستخدم التمويل في إصلاح نحو 500 كيلومتر من الطرق في المرحلة الأولى من خطة حكومية أوسع لتحديد قطاع الطرق المتردي في البلاد. تركز المرحلة الأولى من خطة إصلاح الطرق على 4 أهداف رئيسية، هي: إعادة تأهيل وصيانة شبكات الطرق القائمة، تحسين أنظمة سلامة الطرق، شراء معدات الطوارئ اللازمة لأشغال الطرق وبناء القدرات لتحسين الإدارة والكفاءة في القطاع.

بشیر البنك الدولي في بيانه إلى أن لبنان "يشهد واحداً من أعلى معدلات حوادث الطرق في العالم من حيث متوسط نصيب الفرد". وتشير تقديرات

1,3 مليار دولار بلغ حجم الارتباط الحالي للبنك الدولي من المنح والقروض وغيرها من وسائل التمويل الميسر تجاه لبنان، بعدما خصص البنك أول من أمس 200 مليون دولار لإصلاح الطرق في لبنان، متماشياً بذلك مع الخطة الحكومية التي تصل مدتها إلى خمس سنوات، وتبلغ تكلفتها 510 ملايين دولار.

وبرغم اعتراف البنك الدولي خلال إعلانه عن القرض بالضغط الهائل على البنى التحتية الذي خلقه وجود أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ في البلد وما أحدثه من تغيير في سوق العمل بزيادة الأيدي العاملة بنسبة 35%، إلا أنه أعطى فقط 45 مليون دولار من المبلغ كمنحة من آلية التمويل الميسر التي يديرها البنك، فيما ال 155 مليون دولار المتبقية هي قرض يُسدّد على مدى 32 عاماً ونصف عام، منها فترة سماح لسبع سنوات. للمرة الأولى، يحصل لبنان على تمويل من الآلية التي أنشئت في عام 2016 لمساندة

في أن عدد المصارف المتخصصة المسموح لها العمل في تجارة الأدوات المالية يبلغ 16 مصرفاً بينها خمسة مصارف مستقلة و11 مصرفاً مملوكاً من المصارف التجارية الكبرى. أما بالنسبة إلى شركات الوساطة المالية الموافق عليها من قبل هيئة الأسواق المالية، فعددها يبلغ 13 شركة مملوكة من أفراد قد يكون بعضهم مساهماً في المصارف.

هذا يعني أن المصارف الباقية والبالغ عددها 41 مصرفاً ستكون مجبرة على خيارات ترتب عليها أعباء إضافية. وبحسب مصرفيين يعملون في هذا المجال، فإن الخيارات المتاحة هي على الشكل الآتي: إنشاء مصرف متخصص (استثماري) أو شركة وساطة مالية، أو التخلّي عن الزبائن لمصلحة مصارف أخرى. الخيار الأول، يرتب كلفة تخصيص رأسمال لإنشاء أي من الاثنين، سواء مصرف استثماري أو شركة وساطة مالية، وينضمّن الأمر هيكلية إدارية بما فيها مجلس إدارة ومدير عام ولجان ومديرين وموظفين، وتركيب نظام معلوماتية ونظام إداري... كل هذه الكلفة، في رأي هؤلاء المصرفيين ليست مجرّدة في سياق التعميم، بل على العكس، يرى هؤلاء أن الفصل بين النشاطات الاستثمارية والنشاطات التجارية هو أمر حتمي، لكن السوق للبنانية ليست جاهزة الآن، إذ أن غالبية تجارة الأدوات المالية المصدرة في لبنان تتم خارج ردهة بورصة بيروت وتمزّج عبر شركات معروفة جيداً من قبل مصرف لبنان.

أما التخلّي عن الزبائن، فهو أمر غير مقبول، فالمصارف التجارية ستكون مجبرة على فتح حسابات لزبائنهم في مصارف متخصصة أو في شركات وساطة مالية، وبالتالي ستفرض عليها هذه الأخيرة تقاسم الأرباح من العمليات المجرّاة لحساب الزبائن، علماً بأن غالبية الزبائن يفضلون أن يعملوا مع جهة مستقلة وليست لديهم الثقة الكافية للعمل مع طرف ثالث. ويسأل بعض المصرفيين عن أسباب استبعاد المؤسسات المالية التي يكون من صلب عملها تجارة الأدوات المالية.

برافا

نفسها. في هذا الوقت، لا تزال خطة وزير البيئة ورؤيته حول كيفية إدارة الأزمة "مبهمة"، في ظلّ تمنعه عن إعلان التوجه المزمع اعتماده في الفترة المقبلة. وفيما يجري الحديث حول اعتماد اللامركزية وتولي البلديات مسؤولية إدارة نفاياتها عبر التشجيع على خيارات الحارق "بالفرق"، يطرح تساؤل حول "مصير" النفايات خلال الفترة التي تسبق مرحلة اعتماد هذه الحلول، ما يشي بأن مطمر الكوستا برافا سيبقى، حكماً، مفتوحاً. شأنه، شأن مطمر برج حمود، الذي يبحث قضاء العجلة في المتن، حالياً، بدعوى إقفاله أيضاً.